المبحث الأول
واقع الاقتصاد المعاصر وتفسيره فى إطار الذنوب والعقوبات الاقتصادية

الصورة العامة لواقع الاقتصاد المعاصر هى الانجازات الكبيرة وفى مقابلها المشكلات والأزمات الخانقة وأن السبب الرئيسى لذلك هو الممارسات الاقتصادية الخاطئة، ولما كان الجميع حكومات ومجتمعات وأفراد يقرون بوجود هذه المشكلات ويعانون منها، وأن النشاط الاقتصادي فى نهاية الأمر سلوك بشرى، وأنه ثبت عجز الأجهزة الرقابية والعقوبات القانونية عن تصحيح هذا السلوك والدليل على ذلك تزايد المشكلات الاقتصادية وتفاقمها، وبما أنه يطلق على السلوكيات الخاطئة فى الادب الاقتصادى مصطلح الممارسات غير الأخلاقية، لذلك فإن المدخل المناسب للحد من هذه الممارسات هو المدخل الاخلاقى الذى بدانا منه ببيان موقف الدين الإسلامي من هذه القضية واستندنا إليه فى تفسير الواقع الاقتصادى المعاصر فى إطار الذنوب والعقوبات الاقتصادية وبناء على هذا التصور تم تنظيم الدراسة فى هذا المبحث على الوجه التالى:

أولا: واقع الاقتصاد المعاصر على مستوى تحقيق الأهداف وحسن الأداء:

أ- مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية:

يهدف الاقتصاد إلى بيان كيفية تحقيق أفضل أو أكبر إشباع للحاجات الإنسانية من الموارد المتاحة، ولأن هذه الموارد خلقها الله سبحانه للناس جميعا، وأنها تتسم بالندرة النسبية في مواجهة الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة، لذلك اقتضى الأمر حسن التصرف في هذه الموارد عن طريق حسن تخصيصها بين الحاجات وحسن استخدامها وبما يؤدى إلى رفاهة المجتمع وهذا هو الاقتصاد الذى إن اتبع تحقق الصلاح كما قال الرسول ﷺ «الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة»[1] وفي حديث آخر قول الرسول ﷺ: «ما عال من اقتصد»[2]. أى ما افتقر واحتاج.

ويتحقق الصلاح الاقتصادي بتحقق الأهداف الاقتصادية المتعارف عليها وهى كل من الكفاءة، والعدالة[3]، أما الكفاءة: فيقصد بها استخدام كافة الموارد المتاحة وحسن تخصيصها بين الاستخدامات البديلة حسب ما يحقق أكبر إشباع ممكن للحاجات الضرورية والتى تفيد أكبر عدد من الناس،

---

(١) المعجم الأوسط للطبراني – ديسك كمبيوتر الموسوعة الذهبية – حديث رقم ٦٧٤٤.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل تحقيق السيد أبو المعاطى النورى وآخرين – نشر عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨-٢/١٧٠ حديث رقم ٤٢٦٩.

(٣) تشارلز وولف – الأسواق أم الحكومات – ترجمة على حسين حجاج – دار البشير – عمان الأردن – الطبعة ١٩٩٦م صـ٣٣

جيمس جوارت وريتشارد ستروب – الاقتصاد الجزئى – ترجمة د محمد عبد الصبور – نشر دار المريخ بالسعودية ١٩٨٧م، صـ١١٢.

وحسن استخدامها عن طريق الحصول على أكبر منفعة باقل تضحية ممكنة. وأما العدالة: فتنصرف إلى عدالة التوزيع الوظيفي بمعنى مكافأة عوامل الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال التى ساهمت في إنتاج السلع والخدمات طبقاً لمقدار إسهامها دون محاباة عنصر على حساب آخر. كما تمتد العدالة لتشمل إعادة التوزيع بمعنى إعطاء جزء من الدخل للفقراء والمحتاجين لإعانتهم على الحياة وليعم الخير والرفاهية جميع أفراد المجتمع في إطار من التماسك والتكافل.

< وهنا نتساءل: هل حقق الاقتصاد المعاصر هذه الأهداف؟ >

بنظرة شاملة موضوعية يمكن القول إن الاقتصاد المعاصر حقق طفرات هائلة في مجال استغلال الموارد المتاحة ويظهر ذلك في حجم الإنتاج الكبير والمتنوع وزيادة الثروات والتقدم التكنولوجى. ولكن هل صاحب ذلك تحقيق الكفاءة ؟ بمعنى حسن التخصيص. وحسن الاستخدام؛ إن الواقع المشاهد يقول بأنه يوجد سوء تخصيص للموارد ويظهر ذلك على سبيل المثال في أن الموارد النادرة في كل المجتمعات والمفروض أن توجه لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع يتوجه الجزء الأكبر منها لإنتاج السلع والخدمات للطبقات الغنية القادرة على الشراء وهى سلع أغلبها كمالية بينما يعانى الفقراء من الحصول على السلع الضرورية اللازمة لهم وأقرب مثال على ذلك مجال الإسكان الذى توجه فيه الموارد لإنتاج المساكن الفاخرة للأغنياء في المدن والمشاتى والمصايف التى لا يتواجدون فيها إلا لأيام قليلة بينما يعانى الفقراء وخاصة من الشباب

من صعوبة الحصول على مسكن اقتصادي وما يترتب على ذلك من مشكلات نفسية واجتماعية عديدة[1].

ومثال آخر: يوجه جزء كبير من الموارد التى خلقها الله سبحانه وتعالى لنفع البشرية وقيام حياتها إلى إنتاج سلع وخدمات تدمر الحياة البشرية مثل الأسلحة والمخدرات بينما ينتشر الجوع وسوء التغذية في مناطق كثيرة من العالم لفقر الإنتاج الزراعى والغذاء وصعوبة الحصول على الطعام[2].

أما سوء استخدام الموارد فيمكن ملاحظته على سبيل المثال من معدل البطالة المرتفع[3] والذى يعنى عدم الكفاءة في استخدام أغلى الموارد الاقتصادية وأكثرها أهمية وهى الموارد البشرية، أما المثال الثاني لسوء الاستخدام فيظهر فيما يعرف بتلوث البيئة الذي يتسع مدلوله ليشمل ما يحدث من إتلاف وتدمير للموارد خاصة الحرة منها مثل تلوث الهواء والمياه وتصحر الأراضى والإسراف في استخدام الموارد غير المتجددة مثل المعادن والغابات بشكل أتلف الموارد وأفسد الحياة الإنسانية[4].

---

(١) يراجع أبحاث مؤتمر «تنشيط السوق العقارى المصرى» الذى عقد بالمركز فى الفترة من ٢٥-٢٧ يونيو ٢٠٠٢م

(٢) يراجع أبحاث مؤتمر «المخدرات مشكلة اقتصادية» الذى عقد بالمركز فى الفترة من ٦-٧ مايو ٢٠٠٣م

(٣) يراجع أبحاث مؤتمر «مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية» الذى عقد بالمركز فى الفترة من ١٤-١٦ يوليو ٢٠٠١م

(٤) يراجع فى ذلك المنتدى الاقتصادى «حماية البيئة من التلوث – واجب دينى» الذى عقد بالمركز بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٩٨م

ثم نأتي إلى هدف تحقيق العدالة فنجد أنه على مستوى التوزيع الوظيفي يوجد ما يعرف بالتوزيع الجائر الذي يحصل فيه الاغنياء أصحاب رؤوس الأموال وفئة المنظمين المحترفين على أعلى الدخول ممثلة فى الفوائد والأرباح ولا يبقى إلا الفتات للعمال الذين ساهموا بقدر كبير في الإنتاج فى صورة أجور متدنية لا تتكافأ مع حجم إسهامهم فى الإنتاج. ولقد سمى الاقتصاد الرأسمالى بهذا الاسم لأنه يقوم على تعظيم منافع أصحاب رؤوس الأموال على حساب الطبقات الأخرى.

وتظهر الصورة أكثر قتامه بالنسبة للعدالة المرتبطة بإعادة التوزيع لرعاية حياة الفقراء، فبالرغم من زيادة الثروات في العالم إلى ارقام فلكية فإنه توجد فئة قليلة تستحوذ عليها بينما تعانى الأكثرية من الفقر. فبلغة الأرقام نجد أن نطاق الفقر متسع ويظهر ذلك في أنه يوجد ٣مليار فقير في العالم بنسبة ٥٠٪ من سكان العالم البالغين حوالي ٦مليار ومن هؤلاء الفقراء يوجد ١,٣مليار في حالة فقر شديد أى يعانون الحرمان حتى من سد الجوع) كما تتزايد وتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء سواء على مستوى الدول أو على مستوى الأفراد فعلى مستوى الدول يوضح تحليل الاتجاهات طويلة الأجل لتوزيع الدخل العالمى أن الفجوة بين أغنى بلد وافقر بلد في العالم كانت قديما عام ١٨٢٠ (٣: ١) وظلت تتزايد لتصبح ١١: ١ ، ٣٥: ١، ٤٤: ١، ٧٢: ١، وذلك في الفترات ١٩١٣، ١٩٣٥، ١٩٧٠، ١٩٩٠، كما أصبحت الأرصدة المالية لأثرى ثلاثة أشخاص في العالم أكثر من الناتج القومى الإجمالى للدول النامية، وأن أرصدة أغنى ٢٠٠ شخص في العالم أكثر من دخل ٤١٪ من سكان العالم، وعلى مستوى الأفراد نجد الفجوة واسعة بين

الدخول سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول مع بعضها إذ يبلغ متوسط الدخل للفرد في العام في أغنى ٢٠ بلداً في العالم ٣٧ مثل متوسط الدخل في أفقر ٢٠ بلداً في العالم[١].

وهكذا يظهر أن الاقتصاد المعاصر قد فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى الأخص هدف العدالة الذي لا يملك الاقتصاديون الرأسماليون إلا الاعتراف بذلك فيما يعرف في الأدب الاقتصادي «بغياب اليد الخفية» أحياناً، وبفشل السوق أحياناً أخرى[٢]. ومن المعروف أن الفقر يؤدى إلى مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعى ويقلل من الاحساس بالأمان.

ويعبر أحد الكتاب عن حالة الاقتصاد المعاصر بقوله: «اقتصاد العالم اليوم رحيم جداً بالنسبة للقلّة فى القمة ومجز بالكاد بالنسبة لمن هم فى المنتصف وكابوس مستمر للكثرة فى القاع»[٣] ولكن حتى هذا الأجزاء لمن هم فى المنتصف، أو الرحمة لمن هم فى القمة مشوب بعدم الإحساس بالسعادة كما يعبر عن ذلك كاتب آخر بقوله: «إن الفقر الموجود في وسط الوفرة والبحبوحة الخالية من البهجة إن هما إلا أعراض لاضطراب عصبي»[٤].

---

(١) البنك الدولى- تقرير التنمية عن العالم عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ بعنوان «شن الهجوم على الفقراء» – البنك الإسلامي للتنمية- تحديدات تخفيف وطأة الفقر في الدول الأعضاء- ورقة مناسبات رقم ٣ بدون تاريخ – صـ٣٣- ٤٨.

(٢) تشارلز وولف، الأسواق أم الحكومات مرجع سابق.

(٣) جنون العولمة – لجارى بيرتلس وآخرين – ترجمة كمال السيد – نشر مركز الأهرام لترجمة والنشر – ١٩٩٩م، صـ٩.

(٤) تيبور سكوفكس. نقلاً عن د. محمد عمر شبرا-الإسلام والتحدى الاقتصادى-المعهد العالمى للفكر الاسلامي ١٩٩٦م، صـ٤٣

ب- أما على مستوى الأداء الاقتصادي:

تذخر خريطة العالم الاقتصادية بمجموعة من المشكلات المزمنة والأزمات المتكررة التى تعانى منها كل الدول سواء المتقدمة أو النامية ومن أمثلة هذه المشكلات التى يعرفها الجميع، ارتفاع معدلات التضخم، والعجز المزمن والمتزايد للموازنة العامة للدولة وفي موازين المدفوعات، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف، والأزمات المتكررة في اسواق رأس المال، وتزايد الدين العام والمديونية الخارجية، والركود، وأزمات البورصات والانتمان المتتالية، وكل ذلك يؤدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادى ويمثل اختلالا هيكلياً فى التوازن الاقتصادى ومؤشرات على تدنى مستوى الاداء الاقتصادى رغم تقدم العلوم الاقتصادية وتزايد الخبراء الاقتصاديين.

وهكذا يتضح أن الاقتصاد المعاصر فشل في تحقيق الاهداف الاقتصادية وساء أداؤه وللحقيقة فان العلماء والخبراء والمسئولين لم يقفوا مكتوفى الأيدي أمام هذا الفشل، وإنما بذلت وتبذل محاولات جادة لمواجهة هذه المشكلات التى تعوقه عن تحقيق الأهداف الاقتصادية. فما هى أسباب الفشل؟ وما هى المجهودات التى تبذل لعلاج ذلك؟ وهل نجحت أم لا؟

هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية:

ثانياً: أسباب فشل الاقتصاد المعاصر والجهود المبذولة لعلاج ذلك:

أ- أسباب فشل الاقتصاد المعاصر: بما أن الاقتصاد يدور علماً وتطبيقاً حول السلوك الإنسانى كما سبق ذكره، فإنه إذا صلح هذا السلوك صلح

الاقتصاد، وبما أن الاقتصاد المعاصر فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية وساء أداؤه مما أدى إلى المشكلات السابق ذكرها، فإنه يمكن القول إن أسباب الفشل ترجع إلى عامل واحد رئيسي وهو السلوكيات الاقتصادية الخاطئة والتي يمكن التعبير عنها بمصطلح «الفساد الاقتصادي» هذه الظاهرة الخبيثة التي زادت وانتشرت في العالم كله في صورة ممارسات خاطئة لها جوانب عديدة يمكن رصدها في الآتي:

١- الفساد الإداري أو السياسي: ممثلاً في الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس وخيانة الأمانة بواسطة المسئولين في الدولة والمؤسسات، ولقد اشتهر هذا الجانب في الكتابات عند تناول موضوع الفساد وقصره على إساءة استخدام السلطة كما جاء في تقرير البنك الدولي بأن الفساد هو: «إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص»[1] وذلك بسبب تزايد هذا النوع من الفساد بين كبار المسئولين في الدول[2]. ويلحق بذلك جريمة غسيل الأموال.

٢- الفساد السوقي: سواء في سوق السلع أو سوق الأوراق المالية، ويطلق على هذا النوع «الممارسات غير الأخلاقية» ومن أمثلتها المنتشرة الغش

---

(١) البنك الدولي- تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧- الدولة في عالم متغير- ترجمة ونشر مؤسسة الأهرام صـ١١٢.

(٢) انظر: دراسات عدة حول أنواع وحجم هذا النوع من الفساد في مجلد ندوة «الفساد والتنمية» مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- ١٩٩٩، وكتاب الفساد والاقتصاد العالمي: مجموعة دراسات مقدمة إلى المؤتمر الذي عقده معهد العلوم الاقتصادية الدولية عام ١٩٩٦م، تحرير كيمبرلي آن إليوت ترجمة محمد جمال أمام – نشر مركز الأهرام للترجمة والنشر.

والتدليس، والممارسات الاحتكارية والضارة بالمنافسة مثل التسعير الضارى أو الإغراق، وعقود الاستبعاد والعقود التبادلية، والمضاربات القائمة على التضليل والخداع والمنافسة القاتلة التى تمثل حرباً لإخراج الآخرين من السوق بأى وسيلة[1].

٣- الفساد الائتمانى والمالي: ويتمثل في عدة صور منها انتشار التعامل بالربا، والمماطلة فى سداد الديون سواء الشخصية أو قروض البنوك ، أو الأقساط للمؤسسات التجارية، والتهرب من الضرائب والنصب والاحتيال والسرقة وعدم الوفاء بالعقود والتعهدات وتزييف وتزوير النقود ووسائل الدفع الأخرى مثل بطاقات الائتمان.

٤- الفساد الإنفاقى: ممثلاً في الإسراف والتبذير من خلال الاستهلاك التفاخرى، والمحاكاة في الاستهلاك والوصول فى بعض الأحيان إلى ما يعرف بجنون الاستهلاك.

٥- الفساد المعلوماتى: ممثلاً في الإعلانات الكاذبة، والفساد المحاسبى سواء عند إعداد القوائم المالية أو عند إعداد تقارير مراقبى الحسابات عنها، ودراسات الجدوى الوهمية والبيانات الحكومية غير الصحيحة، والديموقراطية الزائفة سواء على المستوى السباسى أو مستوى الشركات المساهمة.

٦- الفساد الاجتماعى: ممثلاً في انتشار البغاء والمخدرات والجرائم والتفكك الأسرى.

---

(١) چيمس ستيوارت- ريتشارد ستروب- مرجع سابق صـ٣٥٤- ٣٦٠.

وهكذا يظهر أن كل هذه الأنواع من الفساد تدور حول الاعتداء على أموال الآخرين أو سوء استخدام الأموال.

والأمر ليس بحاجة إلى التدليل على وجود هذه الأنواع من الفساد في الواقع وانتشارها على مستوى العالم فالكل يشاهدها أو يقع فريسة لها أو يمارسها، ويمكن لمن يريد التعرف على صورة مجمعة لها أن يطلع على أجهزة التقارير الرقابية التي تتضمن أرقاماً فلكية عن ما اكتشف من هذه الصور[1] وهو يمثل كما يقول الأخصائيون نسبة ٥٪ فقط من حجم ما يرتكب في المجتمع من صور الفساد المختلفة، كما يدل على ذلك ما يبذل من جهود لمواجهة هذا الطوفان من الفساد بأشكال عدة، وهو ما نتعرف عليه في الفقرة التالية:

ثالثاً: الجهود المبذولة لعلاج المشكلات والممارسات الاقتصادية الخاطئة:

إن هذه الجهود يمتد نطاقها ما بين دراسات وبحوث وما بين سياسات [illegible] أجهزة رقابية وإصدار العديد من القوانين وتشديد العقوبات على الممارسات الخاطئة، ونظراً لتعددها بشكل يضيق المقام عن ذكرها فإننا سوف نكتفي بالإشارة إلى أهمها وبحسب أهم هذه المشكلات والممارسات

---

(١) انظر على سبيل المثال منتدى «الامن والتنمية الاقتصادية» الذى عقد بالمركز بتاريخ ١٩٩٧/٥/٣م

وندوة «الفساد الاقتصادى الواقع المعاصر والعلاج الاسلامى» الذى عقده المركز فى الفترة من ١٥-١٦ أبريل ٢٠٠٠م

الخاطئة وعلى المستوى الدولى وذلك فيما يلي:

١- بالنسبة لمواجهة مشكلة اتساع نطاق الفقر والفجوة بين الفقراء والأغنياء: يعترف الاقتصاديون الرأسماليون بفشل نظام الرأسمالية في تحقيق عدالة التوزيع وبالتالى علاج الفقر الناتج عن ذلك والذى يتزايد، ومن المنتظر استمرار هذا التزايد في ظل العولمة التى تعمل على سيادة رأسمالية السوق الحرة في العالم وتكريس نظرية (٢٠ : ٨٠) أى أن ٢٠٪ من سكان العالم فى الدول المتقدمة يستحوزون على ٨٠٪ من الاقتصاد العالمى، بينما ٨٠٪ من السكان فى الدول النامية نصيبهم ٢٠٪ فقط، ولقد حاول كتاب الرأسمالية تقديم أفكار حول علاج هذا الفشل فيما عرف بدولة الرفاهية التى حاولت الدول الرأسمالية أن تجابه بها الشيوعية وقت الحرب الباردة بينهما، وتقوم دولة الرفاهية على محاولة تخفيف وطأة الفقر من خلال السياسات المالية العامة إلا أنها فشلت في ذلك، وعقب ذلك استمرت الدعوة في صورة اتجاهات جديدة في دراسات الاقتصاد الراسمالى أطلق عليها مدارس مثل مدرسة "اقتصاد المنح" التى ترى أن الرشد الاقتصادي كما تراه الرأسمالية بمعنى توجه كل فرد لتحقيق مصلحته الذاتية في صورة أنانية، لم يعد مناسباً بل لابد من إدخال مراعاة الآخرين وخاصة المحرومين كجزء من تفسير الرشد الاقتصادي، ثم توجد مدرسة فكرية ثانية تسمى بمدرسة علم الاقتصاد الإنساني التى ترمى إلى تعزيز الرفاهية الإنسانية من خلال الاعتراف بالنطاق الكامل للقيم الإنسانية الأساسية، وتأتى ثالث مدرسة باسم علم الاقتصاد الاجتماعى التى تنطوى على إعادة صياغة

النظرية الاقتصادية في قالب الإعتبارات الأخلاقية[1].

وهذه مجرد أفكار نظرية لم ترى النور في الواقع التطبيقى فمازالت النظرة الرأسمالية القائمة على الأنانية المفرطة والنظر للفقراء على أنهم مسئولون عن فقرهم سائدة ولها الغلبة.

وأما على المستوى التطبيقى[2]، فلقد تبنت الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمى من أجل التنمية الاجتماعية الذي عقد عام ١٩٩٥ في كوبنهاجن استراتيجية للتخفيف من وطأة الفقر، وشاركها في ذلك عدة مؤسسات دولية مثل البنك الدولى الذى وضع عام ١٩٩١ استراتيجية للمساعدة فى التخفيف من حدة الفقر، وتبعه في ذلك صندوق النقد الدولى وبعض المنظمات الأخرى وتبلور كل ذلك فى اجتماع عقد عام ١٩٩٧ بحضور ممثلى ١٨٢ دولة عن استراتيجية تهدف إلى تخفيف الفقر في العالم ليصل إلى نصف ما هو عليه في مدة أقصاها ٢٠١٥م، لكن الملاحظ أنه رغم السير قدماً في تطبيق هذه الاستراتيجيات إلا أن معدل الفقر لم يتناقص بل يتزايد.

٢- بالنسبة لمواجهة الفساد وحتى بمعناه الضيق، فإنه بجانب العديد من الدراسات والبحوث فإنه توجد مجهودات دولية لمكافحته[3] تبذل من

---

(١) د. محمد عمر شبرا- مرجع سابق صـ١٨٩- ١٩٠.

(٢) البنك الإسلامي للتنمية «تحديات تخفيف وطأة الفقر - مرجع سابق، صـ٧١-١٢٢.

(٣) أمانى عاتم «الجهود الدولية لمكافحة الفساد» لواء/ هتلر طنطاوى «دور هيئة الرقابة الإدارية فى مكافحة الفساد فى مصر» بحوث منشورة بمجلد الفساد والتنمية- مركز دراسات وبحوث الدول النامية - مرجع سابق، صـ٣٥٧-٣٧١، صـ٣٠٥-٣١٩.

قبل المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة التى صدر عنها عدة قرارات بدءاً من سنة ١٩٩٠ وحتى الآن بتجديد إجراءات مقاومة الفساد، ثم تأتى جهود البنك الدولى للإنشاء والتعمير لمقاومة الفساد عن طريق عدة برامج منها منع الفساد في البرامج التى يمولها البنك، ومعاونة الدولة في تقليل الفساد وأخذ الفساد بدرجة أكبر عند إقراض الدول، ولما لم يجد كل ذلك أنشئت عام ١٩٩٣ منظمة عالمية لمكافحة الفساد اسمها «منظمة الشفافية العالمية» ومقرها مدينة برلين بألمانيا والتى تتعقب الفساد في الدول ونشر تقرير دورى بتصنيف الدول من حيث درجة الفساد فيها من باب الفضيحة ليس إلا، وتظهر مجهودات لمنظمات دولية أخرى مثل المنتدى الاقتصادى العالمى والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، ونظراً لأن المفسدين يحاولون إخفاء المال المكتسب بطرق غير مشروعة عن طريق تدويره في عمليات مشروعة فيما يعرف بجريمة غسيل الأموال لذلك صدرت القوانين التى تجرم ذلك وتعاقب عليه، هذا إلى جانب العديد من الأجهزة الرقابية في جميع الدول التى تعمل على كشف الفساد، والقوانين التى تعاقب مرتكبيه، ومع ذلك فإن إحصائيات منظمة الشفافية الدولية تظهر تزايد حالات الفساد وانتشارها.

٣- بالنسبة لمواجهة تلوث البيئة وما تنطوى عليه من تدمير الموارد والإضرار بالحياة، فلقد ظهر على مستوى الدراسات والبحوث ما يعرف باقتصاديات البيئة بعد ما زاد التلوث والذى يدرس الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة وحساب تكلفتها وتحديد من يتحمل بهذه التكاليف، وأما على

المستوى التطبيقى فأنشئت الأجهزة الحكومية حتى مستوى الوزارة «وزارة البيئة» وصدرت القوانين التى تعمل على منع التلوث ومعاقبة من يتسبب في ذلك بل وصل الأمر في اتفاقية الجات إلى حق الدول في منع دخول المنتجات التى ينطوى تصنيعها على تلوث البيئة ومازال التلوث كبيراً وينتشر بشكل كبير وبصور عديدة.

٤- بالنسبة للممارسات غير الأخلاقية في الأسواق (الفساد السوقى) فتعمل الدول على مواجهتها بأساليب عديدة منها إصدار التشريعات المناهضة للممارسات الضارة بالمنافسة[1]، وقوانين مكافحة الغش التجارى، وإنشاء منظمات حماية المستهلك ولكن تقارير الأجهزة الرقابية مثل مباحث التموين مازالت تظهر تزايد فى هذه الممارسات.

وهكذا نجد أنه تبذل جهود عديدة لمكافحة مشكلات الاقتصاد المعاصر وأسبابها ممثلة في الفساد بأنواعه ولكن هذه الجهود فشلت في علاج ذلك والدليل على هذا تزايد وانتشار المشكلات والممارسات الخاطئة، وهنا نتساءل: ما علاقة ذلك كله بموضوعنا: الذنوب والعقوبات الاقتصادية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفقرة التالية.

---

(١) لقد صدرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عدة تشريعات تحت مسمى «التشريعات المناهضة للممارسات الاحتكارية الضارة بالمنافسة» والتى تلقى معارضة واسعة – أنظر الاقتصاد الجزئى لجيمس ستيوارت – مرجع سابق، صـ٣٥٤-٣٧٩.
ولقد أعدت مصر مشروع قانون سمى «قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار» منذ أكثر من عامين ولم ير النور حتى الآن.

رابعاً: تفسير واقع الاقتصاد المعاصر فى إطار الذنوب والعقوبات الاقتصادية:

الاقتصاد فى نهاية الأمر سلوك إنسانى فى المال ولذا فإن النظرية الاقتصادية تقوم على الكيفية التى يسلكها الفرد فى تصرفاته المالية، والذى يحرك ويوجه السلوك الاقتصادى الإنسانى حوافز ودوافع اقتصادية تتمركز حول محاولة تحقيق أكبر قدر من المنفعة سواء كانت المنفعة ثروة وربحا او إشباعاً للحاجات الاستهلاكية، وبما أن الإنسان فى مباشرته للنشاط الاقتصادى لابد له أن يتعامل مع الآخرين الذين لديهم نفس الرغبة والهدف فإنه يوجد تعارض بينهم، الأمر الذى تطلب وجود ضوابط ليحصل كل شخص على حقه دون بخس الآخرين حقهم، ويرى الاقتصاد الرأسمالى أن نظام السوق يحقق ذلك دون أى تدخل خارجى فيما يعرف لديهم باليد الخفية، بينما الشيوعية كانت ترى ضرورة تدخل الدولة لضبط ذلك. وفى كلتا الحالتين لابد من وجود قواعد قانونية لتحديد الحقوق والالتزامات والمحافظة على الملكية، غير أن القواعد القانونية تتعامل مع الظواهر ويمكن للإنسان أن يفلت منها بصور عديدة، ولإصلاح ذلك لابد من عوامل داخلية من ذاته تضبط سلوكه وتوجهه نحو الالتزام بالحق والعدل فى معاملته مع الآخرين وهذا لا يكون إلا بالأخلاق.

وبالتالى فإن السبب الأساسى وراء السلوكيات الاقتصادية الخاطئة هو غياب الأخلاق الأمر الذى جعل البعض يطلق على هذه السلوكيات «الممارسات غير الأخلاقية» وبناء عليه اخترنا الأخلاق كمدخل للربط بين

فشل الاقتصاد المعاصر وموضوع الذنوب والعقوبات الاقتصادية وذلك طبقاً لما يلى:

أ – الاقتصاد والأخلاق:

لقد جربت البشرية بقيادة الغرب أربع عقائد (أيدلوجيات) اقتصادية رئيسية خلال السنوات الثلاثمائة الأخيرة وهى الرأسمالية، الاشتراكية، الفاشية، دولة الرفاهية وجميعها تقوم على أساس الفرضية ذات الخصائص الغربية القائلة بأن «الدين والأخلاق لا يمتّان بصلة إلى مشاكل الإنسان الاقتصادية»[1] وبعد فشل هذه النظم وعجزها عن تحقيق الكفاءة والعدالة وتراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها البشرية، رأينا تحولاً لدى كتاب الاقتصاد فى أنه لا سبيل لحل هذه المشكلات إلا بإدخال البعد الأخلاقى فى الاقتصاد وما يتصل به من علوم ومعارف مثل الإدارة والمحاسبة، فيقول أحد الكتاب «إن إبعاد علم الاقتصاد عن علم الأخلاق قد أفقر علم الاقتصاد .. وأنه يمكن أن يصبح الاقتصاد منتجاً أكثر إذا أولى اهتماماً أكبر وأصرح للاعتبارات الأخلاقية»[2] وفى مجال الإدارة يقول أحد الكتاب: «إن معايير السلوك الأخلاقى المتفق عليها بالنسبة لمجموعة من المديرين فى الشركة لها قيمة عملية كبيرة: للمدير الفرد، وللشركة وللصناعة،

---

(١) د. خورشيد أحمد – فى تصديره لكتاب: «الإسلام والتحدى الاقتصادى» للدكتور محمد عمر شبرا – مرجع سابق صـ١٨.

(٢) أمارتى سين فى كتابه «فى الأخلاق والاقتصاد» نقلاً عن د. محمد عمر شبرا – مرجع سابق: صـ١٩١

وللجمهور»[1] كما أن القيم الأخلاقية تمثل أحد المداخل الرئيسية لبناء نظرية المحاسبة فيما يعرف بمدخل القيم[2]، والأمر لا يقتصر فقط على الدراسات النظرية وإنما امتد إلى الواقع بقيام المنظمات المهنية بوضع مواثيق أخلاقية لضبط سلوك أعضائها كما أن بعض التقارير الصادرة عن منظمات دولية لدراسة بعض المشكلات الاقتصادية المعاصرة أوصت بأن أهم طرق علاج هذه المشكلات هو ضرورة التمسك ومراعاة الجانب الأخلاقى فى الممارسات الاقتصادية[3]، ومع كل ذلك فلقد بقيت عملية إدخال القيم الأخلاقية فى الاقتصاد عملية شاقة وصعبة وذلك نتيجة عدم الاتفاق على معايير دقيقة متفق عليها لبيان ما هو أخلاقى وما هو غير أخلاقى، وهنا يظهر دور الدين لحسم هذه القضية كما نتعرف عليه فى النقطة التالية:

ب- الدين والأخلاق والاقتصاد:

يؤكد العديد من الكتاب على أن السند القوى لقيام نظام أخلاقى هو الدين، فيقول أحد أبرز كتاب التاريخ والحضارة فى العالم وهو ديورانت «أنه لا يمكن تحقيق السمو الأخلاقى والتضامن الاجتماعى بدون التأييد الأخلاقى الذى يوفره الدين» ويؤكد فى دراسة أخرى: أنه لا يوجد مثال

---

(١) ايريل بوسترونج – مقدمة فى إدارة الأعمال – ترجمة د. على السلمى – مكتبة النهضة المصرية – صـ٦٨-٦٩

(2) Hendriksan, Elden «Accounting Theory» Homc wood Illinou Rechard D. Iruin INC. 1970, P. 197.

(٣) الفساد والاقتصاد العالمى – مرجع سابق

هام فى التاريخ قبل زماننا لمجتمع نجح فى المحافظة على الحياة الأخلاقية بدون عون من الدين»[1].

وإذا انتقلنا إلى تخصيص أكثر فى العلاقة بين الدين الإسلامى والأخلاق نجد أن الأخلاق تحتل موقعاً هاماً منه ويتمثل ذلك فى أن الأخلاق تمثل شعبة رئيسية من شعب الإسلام مع العقيدة والشريعة[2] والأمر لا يحتاج إلى كثير للتدليل على مدى الصلة القوية بين الدين الإسلامي والأخلاق[3].

أما عن علاقة الدين الإسلامي بالاقتصاد فهى أوضح من أن تحتاج إلى شرح مطول، ويكفى فى ذلك الإشارة إلى أن القرآن الكريم يشتمل على حوالى ٤٠٠٠[4] موطن اقتصادى تدور حول ترشيد السلوك الاقتصادى للإنسان فيما يختص بكسب المال من حله والتحذير من الكسب الحرام وإنفاق المال فى حله باقتصاد والدعوة إلى الإنفاق الاجتماعى. ويظهر الإعجاز القرآنى فى هذا المجال وبما يساهم فى إبراز موضوع الذنوب والعقوبات الاقتصادية، بأن النشاط الاقتصادى يدور حول كسب المال وإنفاقه، والإنسان مجبول بفطرته على حب المال والسعى لكسب المزيد منه

---

(١) نقلاً عن د. محمد عمر شبرا – مرجع سابق، صـ٥٤-٥٥.

(٢) الشيخ محمود شلتوت «الإسلام عقيدة وشريعة» دار الشروق – الطبعة السابقة ١٩٧٤ صـ٤٨٣.

(٣) يراجع فى ذلك الدراسة القيمة للدكتور محمد عبد الله دراز «دستور الأخلاق فى القرآن» مؤسسة الرسالة الطبعة العاشرة ١٩٩٨

(٤) يقوم المركز بإصدار الكشاف الاقتصادى للقرآن الكريم وتم إعداد المادة العلمية لذلك والتى تبين منها هذا العدد وجارى التحرير والطبع ليصدر قريباً بمشيئة الله.

وبالتالى لا يوجد فى القرآن آيات كثيرة تتناول الأمر بكسب المال، ولكن بما أن الإنسان فى حبه لنفسه وحبه لماله وتحصيل المزيد منه يحاول الكسب من المصادر غير المشروعة خاصة بخس الآخرين حقهم والاعتداء على أموالهم ومن هنا كانت الآيات الواردة فى القرآن التى تنهى عن ذلك عديدة، وعند إنفاق المال قد يظلم الإنسان نفسه بالإسراف والتبذير كما يضن على الفقراء والمحتاجين بإعطائهم حقهم منه طاعة لأمر الله ، ولذلك كثرت الآيات التى تتناول النهى عن الإسراف والتبذير والتى تأمر وتحث على الإنفاق الاجتماعى تحت مسمى «الإنفاق فى سبيل الله ».

وأما السنة النبوية الشريفة فتكفى الإشارة إلى أن لفظ المال الصريح ورد فى حوالى ٥٠٠ مرة فى الأحاديث الشريفة إلى جانب آلاف الأحاديث التى تناولت المعاملات المالية على اختلاف أشكالها.

ويظهر ذلك أيضاً فى أن المعاملات المالية تحتل مساحة كبيرة من كتب الفقه التى تشرح الأحكام الشرعية حيث تمثل نسبة ٧٥٪ من حجم أى كتاب فقه فى مقابل ٢٥٪ للعبادات، وتناول الدين للاقتصاد جاء بشكل عام فى صورة وضع قواعد إيجابية لضبط المعاملات والعلاقات الاقتصادية بما يحقق النفع لطرفى المعاملة فى عدالة وتوازن إلى جانب بيان النواحى السلبية التى يجب الامتناع عنها والمعروفة فقها بالبيوع أو المعاملات المنهى عنها شرعاً وهى تمثل كل السلوكيات الخاطئة التى سبق ذكرها، ولم يقف الأمر بالدين الإسلامي عند حد وضع القواعد الشرعية أو ما يمكن أن يطلق عليه القواعد القانونية لضبط المعاملات ومنع الممارسات الخاطئة وإنما

استكمل ذلك من خلال القواعد الأخلاقية التى تعمل على ترقية السلوك الاقتصادي والحد من الممارسات الخاطئة، وهكذا نجد أن الإسلام ضبط النشاط الاقتصادى بكل من القواعد الشرعية (القانونية) والقواعد الخلقية، وحيث أن القواعد الشرعية تتعامل مع الظاهر، وأن الممارسات الخاطئة عادة ما تتم فى السر وبحيل وأساليب تقوم على الخداع والمكر والذى يصعب منعه عن طريق الإجراءات الظاهرة، لذلك كان المعول عليه فى الحد من هذه الممارسات هو الأخلاق.

ولكى ينجح النظام الأخلاقى فى ضبط سلوك البشر فلابد من توافر قيم أخلاقية محددة وفق معايير ثابتة وهذا ما يوفره الدين فى إطار الأحكام الشرعية من حلال وحرام، وأيضاً لابد من إطار للمسئولية عن ذلك يقوم على الإلزام من سلطة قادرة والتزام من ذات الإنسان يساند ذلك نظام جزاء محكم، وهذا ما يوفره الدين الإسلامي والذى فى ضوئه يمكن التوصل إلى التساؤل المطروح حول العلاقة بين الممارسات الاقتصادية الخاطئة فى عالم اليوم وبين الذنوب والعقوبات الاقتصادية، وهذا ما نوضحه فى الفقرة التالية:

جـ- الممارسات الاقتصادية الخاطئة والذنوب والعقوبات الاقتصادية:

لقد سبق القول إن ما يعانيه العالم اليوم من مشكلات اقتصادية خطيرة ناتج عن الممارسات الاقتصادية الخاطئة، وأن التوجه نحو الحد من هذه الممارسات بأساليب وإجراءات وسياسات عديدة لم يجد نفعاً، وأن المعول عليه لتصحيح السلوكيات الاقتصادية الخاطئة هو الأخلاق المستندة

الدين، وأنه يجب أن يقوم النظام الأخلاقى على أساس المسئولية التى تتطلب سلطة وإلزام والتزام وجزاءات رادعة لمن يخل بها، وفى هذا الإطار نجد أن سلطة تحديد القيم الأخلاقية والإلزام بها هى السلطة الإلهية العليا لله عز وجل الذى يعلم ما يصلح البشر وما يضرهم، وأنه سبحانه ألزم المسلمين بها فى صورة تشريعات وتوجيهات نزل بها الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأن مسئوليات الإنسان كلها لها وجه دينى، فالتزام المسلم ذاتيا بمسئولية ما لابد أولاً أن تصدر عن قناعة وقدرة على تحملها وإلا كانت نفاقاً وخداعاً نهى الإسلام عنه، وأن يكون العمل الملتزم بأدائه فى إطار الحلال وبعيداً عن معصية الله عزوجل ويصبح الإنسان مسئولاً ليس أمام نفسه فقط وإنما أمام الله عزوجل، والالتزام التعاقدى الصادر عن عقد وقعه الإنسان مع الغير لابد أن يراعى فيه نفس الشروط ويصبح الإنسان مسئولاً ليس أمام من تعاقد معه وإنما قبل ذلك أمام الله عزوجل لقوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ ﴾[1].

وبناء على ما سبق فإن أى سلوك يسلكه الإنسان لابد أن يمارس على أنه مسئولية، وأنه مسئول عن ذلك ليس أمام نفسه أو الغير فقط وإنما أمام الله عزوجل، وبالتالى فإنه إذا أخل بأى من هذه المسئوليات واستطاع الإفلات بذلك من عيون الأجهزة الرقابية ومن العقوبات القانونية، فإنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله عزوجل أو من عقابه، وكما يقول علماء أصول الفقه

---

(١) سورة المائدة الآية (١).

فإن كل فعل من أفعال البشر له حكمين: حكم وضعي ويعبر عن المسئولية أمام غيره من البشر، وحكم تكليفي ويعبر عن المسئولية أمام الله عزوجل، وفي إطار هذا التحليل نأتي إلى لب الموضوع بأن الإسلام قرر عقوبات عن الإخلال بكلا المسئوليتين، فالإخلال بالمسئولية أمام الغير عقوباتها بطلان التعاقد بما يعني حرمان الشخص من ما كان يقصده من منافع نتيجة التعاقد إلى جانب الحدود والتعازير المقررة شرعاً ويطلق على تصرفه «الجرائم الاقتصادية» وعلى العقوبات المقررة عليها «العقوبات الشرعية» والإخلال بالمسئولية أمام الله عزوجل يطلق عليها «الذنوب أو المعاصي أو الآثام» الذي يعاقبه سبحانه على ذلك بما يعرف بالعقوبات القدرية أو الإلهية.

وربما يتساءل البعض لماذا اقتصر البحث على موضوع الذنوب والعقوبات الاقتصادية لمواجهة السلوكيات الاقتصادية الخاطئة ولم يتضمن الجانب الآخر من الجزاء الحسن لمن يلتزم بإجراء الممارسات بشكل صحيح؟

والإجابة على ذلك تنطلق من أمرين: الأمر الأول: أن الملاحظ هو تزايد وانتشار الممارسات الخاطئة في العصر الحاضر وعجز الرقابة البشرية والعقوبات القانونية عن علاجها، والأمر الثاني: أن الإنسان يتأثر في سلوكه بالترغيب عن طريق بيان الجزاء الحسن والترهيب عن طريق العقوبات، والتأثير بالترهيب أقوى من التأثير بالترغيب خاصة في المجال الاقتصادي وطبقاً لما كرسته النظم الاقتصادية المعاصرة في نفوس الناس خاصة الرأسمالية القائمة على الأنانية المفرطة ومراعاة الجانب المادي، كما أن

ذوى النفوس الضعيفة يغريهم الكسب المادى العاجل الناتج عن الممارسات الخاطئة ولا يلتفتون إلى الجزاء المعنوى والمادى الحسن الموعودون به نتيجة الالتزام بالسلوك الصحيح لأن قلوبهم المريضة لا تحس به.

وبهذا ننتهى من المبحث الاول الذى حاولنا فيه تبيان ان الاقتصاد المعاصر يعانى من مشكلات عدة وأن المجهودات التى بذلت وتبذل لعلاجها فشلت لأنها ابتعدت عن مكمن الداء وهوالبعد عن الاخلاق وهو ما يوفره الدين الذى ينظر إلى هذه الممارسات الخاطئة على انها ليس فقط إخلالاً بمسئوليات الإنسان التعاقدية أمام الغير وإنما هى بالدرجة الاولى إخلال بالمسئولية أمام الله عزوجل وبالتالى فهى ذنوب يعاقب الله سبحانه وتعالى مرتكبيها بعقوبات قدرية اقتصادية فى الدنيا والآخرة.

فما هى الذنوب والعقوبات الاقتصادية؟ وهذا ما سنتناوله فى المبحث التالى.